

وجوده والمفوض بعدمه من كل واحد منهما بالنظر الى الله لا يلزم محال وجوده ولا  
عدمه بل انما هو العاقبة مثلا بالنظر الى حقيقة فعلها لا يلزم في وجودها ولا عدمها  
محال ولا نظرا الى ما نقلنا بعضنا من اخبار المتكلمين والخيار رسله عليه الصلاة والسلام هو  
وجودهما الترتيب حينية على عدمهما محال وهو الكذب والخلف في حين انهما يتبعان عليه  
تلك رغبة ذلك من البعث وغيره من الجائز اما الترتيب الاخر الصلوة والصوم والى الله عليه وسلم  
بوجودها وكذلك قول الفاعل الجنة ان نظرا الى حقيقة فعلها لا يلزم عدمه بل في وجوده  
ولا عدمه محال ولو نظرنا الى ما نقلنا من اخبار المتكلمين ورسله عليهم الصلاة والسلام  
والصراط بانه لا يكون له دخول الجنة ابد الترتيب حينية على تفرير وجوده محال وهو  
تفويض من لا يجوز عليه الكذب عقلا ويكلموا الجان ايضا برأيه المسمى المشكوك في  
وجوده وعدمه يجوز على اخام بالفتح الثالث ويكلموا الجان ايضا برأيه ما اخذ  
الشرع في فعله او في له فيكون مراد بالاصحاب كالبصير والفتاح وغيرهما وما اذن الشرع  
في فعله وانما يلزم في قوله يكون على امر من الصباح لانه يصير حينية على الواجب  
والمتوجب وبالجملة الجان الذي هو احد اقسام الخلق انما يوزن به المحو الاولي  
وهو ما لا يترب على تفرير وجوده ولا على تفرير عدمه بالنظر الى الله محال ليس بمعنى  
المستعذر المشكوك فيه ولا محض المأذون فيه شرعا ولا معنى المباح ويكلموا ايضا الجان  
الذي لا يفسد الخلق العقلي المسمى بالممكن والجائز العقلي في اصطلاح المتكلمين والمتزاجين  
والممكن الخاص عندنا هو المشكوك وهو المراد بالجائز العقلي واما الممكن العام عندنا وهو  
ما لا يتصور وقوعه بعد خلقه في الواجب والجائز العقليان ولا يخرج منه المسمى بالعقلي  
وفوق ذلك مثال الجان الضروري كما في قوله لنا ههنا ايضا ان الجان على قسمين جائز يترك حجة  
وجوده وعدمه ضرورة انه بلا تامل لا يتصورنا مع بعض الاحرام بخصوص الوقت جان بالمشاهدة  
فانما هو وجوده في وقتها لا يترك الجان لا يترك التامل كقوله في من الخلق الله تعالى في جمعه  
فكان هذا الجان الذي هو العقل جوارح في تفرير عدمه مستحيل لما توطنه العقل لانه

عج

والمعنى

واما بعد التفرير بعد اثبتة تعالى وانما في ذلك جميع المحتملات كلها وانما الله جل واهل  
في الايمان وشي وان الاجمال للجان بالنسبة اليه تعالى مسا لانفع له تبارك وتعالى في صاعته  
وتحضر ولا تغيب يا عفة جل وعز بقى كالم او محتمل عام ولا يخ عليه ولا يخ لا حد عليه  
فانما حينية على الفاعل انما ترتب سبحانه على الشئ من العباد ما لا يلزم وعلى الطاعة من  
النوع المقتضى بصحة فعله ولو عظم فعله في ذلك انما ترتب عليه ما يشبهه الصلوة يلزم  
على ذلك بالنظر الى حقيقة الطاعة والى الله عليه وسلم ولا محال اصاب الله تعالى  
التفويض في المذاهب في الاجمال ثلاثة مذاهب الجان تفرير وجوده الفدرية ومذهب  
اهل السنة رضي الله عنهم بعد مذهب الجان تفرير وجوده الاجمال لها بالفدرية الاربعة وفيها  
من غير مغارة الفدرية حادثة ومذهب الفدرية ومذهب الاجمال الاختيارية بالفدرية  
الاحادية وفيها مباشرة اول تولد او مذهب اهل السنة وجوده الاجمال لها بالفدرية  
الاربعة وفيها مغارة الاجمال الاختيارية لفدرية حادثة لا تلتزم لها بمباشرة  
ولا تولد الا في بعض الاجمال الجوانت عاقلة او غير عاقلة يجعل الجان تفرير  
جميعها اصح اراخي في التفاضل ليعرف الجوانت انما قوة تفعلوها بها وجعل الفدرية  
الاختيارية منقولها هو ما لا يتصور في الاجمال التي لا تتصور على الحيوان بالفدرية التي  
خلو الله تعالى له على سبيل الاستقلال او ليعرف المولود تبارك وتعالى بعد اقتراعه عند  
واعماله في وجوده سبحانه به جميعها لا يتصور ففعلها في الايمان والالتزام والواجب  
وجزئة الا تفرير وجوده في ذلك فالجوانت في اقتراعه لا اجمال الاختيارية على امر بين  
حارج منها في جعل قدرته في كانه وسقناته وفيما هو وقوده ومشييه وجميعه بطور  
مخترع له مباشرة وما وجد منها خارجا عن فعل فوته كخبر البحر والصح والخراب  
والنسيب والرحم والقتل والجرم وقوده في ذلك هو غير يتفرعه تولد ابد بواسطة اقتراعه  
في كانه في جعل فوته وتقبله لان المتولد عند الله باختلاف قوة العصب والاعضاء  
رضحها ولهذا كانت حقيقة التولد عند الله وجوده حادثة على مقدور بالفدرية الاحادية

يختص

ينبغي منصوص